PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Nabaa**
DATE:	**28-February-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**50,000**
TITLE :	**After Decision to suspend TOLL Company Licenses: El Badawy and El Ezaby's Hidden Agenda for the Monopolization of the Pharmaceutical Industry**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**Health Corporate News**
REPORTER:	**Mohamed Hamed**

VANTAGE COMMUNICATIONS

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

بعد صدور قرار إيقاف تصاريح شركات التول

خبايا مخطط البدوى والعزبى لاحتكار صناعة الدواء

■ محمد حميد

فى الوقت الذى تناضل فيه الدولة من أجل البحث عن استثمارات، وتتباحث مع شركات ودول؛ من أجل إقامة مؤتمر اقتصادى تستطيع من خلاله تجاوز العقبات الاقتصادية المؤلمة والواقع الاقتصادى الذى وصفه الاقتصاديين بأنه « الأسوأ منذ عقود»، فى هذا الوقت؛ تصدر وزارة الصحة قرارًا بمنع إصدار تراخيص لشركات التول « شركات الأدوية التى تقوم بتصنيع الدواء لدى الغير» لمدة عام قابلة للتجديد؛ مما فتح الباب للتساؤل.

شركات التول، هى شركات أدوية ليست لديها مصنع خاص بها؛ لذا تقوم بالتعاقد مع مصنع أو عدة مصانع من أجل صناعة الدواء بها، وهى تقوم بتوزيعه وتسويقه، وهذه الشركات تخضع لقانون الاستثمار المصري وتصدر لها تراخيص من وزارة الصحة، بحسب الدكتور محمد غنيم رئيس النقابة العامة للمستحضرات الطبية لدى الغير، المعروفة اختصارا باسم « التول».

خلال شهر ديسمبر الماضى، أعلنت وزارة الصحة قرارها بإيقاف إصدار التراخيص لشركات تصنيع الأدوية لدى الغير، التول، وذلك حسبما ورد فى قرارها بأن شركات التول أصبحت كثيرة، والسوق المصري ليس بحاجة لكل هذه الشركات، وأن مخازن الأدوية ضجت بما تحمله من أدوية.

وقال الدكتور محمد غنيم، رئيس نقابة التول، إن عدد شركات التول بلغ حتى الآن حوالى ٩٤٣ شركة، وأن حجم سوق الدواء فى مصر حوالى ٣٠ مليار جنيه؛ نصيب شركات التول منه حوالى ١٠٪، بما يعادل ٣ مليارات جنيه، حيث تستحوذ ١٣٧ مصنعًا وشركة على الباقى، الذى يبلغ حوالى ٢٧ مليار جنيه للشركات الأجنبية والمصانع المحلية.

وأوصى غنيم بإلغاء القرار الصادر فى ديسمبر ٢٠١٤ بعدم استحداث إصدار تراخيص لشركات التول، وأن يكون هناك توزان فى اللجنة الاستشارية المحيطة بالوزير، ويجب على وزارة الصحة التزام الشفافية والدقة فى تعاملها مع شركات التول، وأن أحمد العزبي أكبر محتكر لصناعة الدواء فى مصر، وأن كونه مستشارا لوزير الصحة يخوله صلاحيات كثيرة؛ مما أضر بالاستثمار فى مجال الدواء، وأنه يجب التوازن فى اللجنة الاستشارية لصناعة الدواء.

ويجب على وزارة الصحة التزام الشفافية والوضوح فى قراراتها، ويجب تشكيل لجنة وزارية لمراجعة تلك القوانين، ويجب أن تكون هناك لجنة فنية من إدارة الصيدلة؛ تأكيدا لمبدأ الشفافية.

ولفت على عوف، رئيس شعبة الأدوية بنقابة الصيادلة، الانتباه إلى أن وزارة الصحة ليس لها حق فى عدم قبول تراخيص شركات التول؛ ذلك ليس لأنها مسئولية وزارة الاستثمار، ولكن لأن هناك منتفعين من وراء إصدار ذلك القرار أمثال الدكتور السيد البدوى والدكتور أحمد العزبي مساعد الوزير؛ ذلك لأنهم يملكون مصانع أدوية وأنهم كانوا فى بداياتهم شركات تول بسيطة « مثلنا» ولكن بعدما أصبحوا أصحاب مصانع فلا يريدون للآخرين منافستهم.

٣ مليارات جنيه خسائر بسبب «جرة قلم» وزير الصحة

وهاجم على عوف القرر قائلا: « إن أسهل قرار لدى وزارة الصحة هو الإلغاء، وهاجم الروتين المتسبب فى الكثير من المشكلات، يعنى إحنا نروح نستثمر فى بلاد تانية»، لافتا إلى أن هذه الأزمة ليست جديدة، فهناك أزمة حدثت فى شهر ٧ عام ٢٠١٠ شبيهة بتلك الأزمة، حيث قام محتكري صناعة الأدوية فى مصر بإرغام الدولة على تمكين ٢٨ مصنعًا من احتكارصناعة الأدوية؛ مما أدى لإغلاق حوالى ٨٠ مصنعًا، فى أزمة ضخمة جدا وقتها، كما أن وزارة الصحة ترغمهم على قبول تسعير متدنى للأدوية، ولما طلبنا تقليل سعر الشركة الأجنبية رفضوا وطالبونا بالصمت، وأن اللجنة الاستشارية المحيطة بوزير الصحة، تشكلت من رجال أعمال محتكرين لصناعة الدواء، وأنهم نفس الرجال الذين تسببوا فى أزمة اختيار ٢٨ مصنعًا فى عام ٢٠١٠، وأن هذا القرار يصب فى صالح الشركات العالمية والمصانع الكبيرة التى تستولى على سوق صناعة الأدوية فى مصر.

وأضاف عوف، أن شئون الصيدلة ووزارة الصحة لازالت تتعامل مع السوق المصري بنظام البوكسات «صناديق المناقل»، فى صناعة المستحضرات الطبية؛ مما يتسبب فى الفساد المالى والإدارى، فشركات التول لاتحصل إلا على بوكس واحد لتصنيع المستحضر الطبي، فيما تحصل شركات ومصانع الأدوية المحلية والأجنبية على ١١ بوكسًا، وهو يعنى أن شركات التول الـ ٩٤٣ تقوم بصناعة مثيل واحد من المستحضر الطبي، فيما تحصل الشركات والمصانع الأجنبية على ١١ مثيلا بالإضافة للمستحضر الأصلي، وأن المصنع الواحد يستطيع إنتاج حوالى ٦٠ مستحضرًا طبيًا، ويراه عوف ظلمًا غير مبرر من جانب وزارة الصحة.

وأوضح محمود فتوح، المتحدث الإعلامي لنقابة التول، أن شركات التول ساعدت فى إنعاش سوق الدواء فى مصر، والحرب على مصانع الدواء فى مصر كثيرة، والحكومة ورجال الأعمال والمصانع الكبيرة هى المسئولة عن هذا القرار، وأن من مميزات شركات التول، التغطية السريعة لاحتياجات سوق الدواء، كما أن وزارة الاستثمار هى المسئولة عن تسجيل واستصدار التراخيص لشركات التول، أما وزارة الصحة فلا شأن لها بإلغاء أو قبول شركة؛ لذا فهذا القرار الذى استحدثته الوزارة بعدم الترخيص لتكوين شركات تول جديدة مناف للقانون والدستور.